الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4485 | الخميس | 4 رجب 1444 هـ | 26 يناير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

خلال مؤتمر الاعلان عن جائزة سمو أمير البلاد للمصانع المتميزة

الناهض: مسار التنمية الصناعية يتطلب تضافر جهود جميع القطاعات

الجائزة تستهدف رفع أهداف المصانع وقياس أدائها الحالي ومقارنته بأفضل الممارسات العالمية

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض أهمية تضافر جهود جميع الجهات المعنية بالقطاع الصناعي لتنميته والنهوض به لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة.

وقال الناهض في مؤتمر صحافي أمس الأربعاء للاعلان عن جائزة سمو أمير البلاد للمصانع المتميزة في دورتها السادسة 2023 إن مسار التنمية الصناعية يتطلب تضافر جهود جميع القطاعات على رأسها هيئة الصناعة وغرفة تجارة وصناعة الكويت والبنك الصناعي واتحاد الصناعات الكويتية.

وأضاف أن فكرة منح الجوائز للمصانع المتميزة حققت "نجاحا طيبا" خلال الدورات الخمس الماضية لافتا إلى أن الجائزة تستهدف رفع أهداف المصانع وقياس أدائها الحالي ومقارنته بأفضل الممارسات العالمية بصورة مستمرة لتطوير الأداء وخلق روح المنافسة بين المصانع.

العدواني: نطمح إلى تهيئة بيئة العمل المثالية لجذب العمالة الوطنية للعمل في المنشآت الصناعية

وأعرب الوزير الناهض عن الشكر لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه على دعمه المستمر للنشاط الصناعي ورعايته السامية لهذه الجائزة داعيا جميع المصانع إلى المشاركة لتحقيق ما نصبو إليه جميعا من أجل رفعة الوطن.

من جهته أكد المدير العام للهيئة العامة للصناعة بالتكليف محمد العدواني في كلمة مماثلة حرص الهيئة على توسيع دائرة المشاركة في الجائزة وبإشراف محكمين وطنيين في إطار من التنافس الشريف والموضوعي بين المنشآت الصناعية لإبراز دورها في الاهتمام بالجودة وتحسين منتجاتها كبادرة من مبادرات الحكومة الهادفة للنهوض بالقطاع وتشجيعه على رفع مستوى الأداء.

وزير التجارة والصناعة مازن الناهض

المحيميد: أهداف الجائزة تكمن في نشر ثقافة التميز في الأداء المؤسسي وخلق روح المنافسة وتشجيع المنتج المحلي

وذكر العدواني أنه بناء على رؤية الدولة التنموية بتقديم الدعم المستمر للصناعات الوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي "نطمح إلى تهيئة بيئة العمل المثالية لجذب العمالة الوطنية للعمل في المنشآت الصناعية".

وقال إن جائزة سمو الأمير للمصانع المتميزة تقدر قيمتها ب 100 ألف دينار كويتي وتوزع على المصانع المتميزة حسب درجة تقييم هذه المصانع والشركات وتشتمل على ثلاث فئات الأولى المنشآت الصناعية الكبيرة والثانية المتوسطة والصغيرة والثالثة (الشاب الصناعي).

وأضاف أنه سيتم أيضا منح جوائز تشجيعية في مجالين مختارين وهما (الرقمنة والثورة الصناعية الرابعة) و(المسؤولية المجتمعية والاستدامة العالمية) لافتا إلى أن معايير الجائزة مستمدة من جائزة (بولدريج الأمريكية).

من جهتها قالت رئيس قسم تشجيع الاستثمار في الهيئة العامة للصناعة عذاري المحيميد إن أهداف الجائزة تكمن في نشر ثقافة التميز في الأداء المؤسسي وخلق روح المنافسة بين المصانع وتشجيع المنتج المحلي وقياس أدائه الحالي إضافة إلى مساعدتهم على تبني سياسة التطوير المستمر عبر تسليط الضوء على فرص التحسين وتكريم وتقدير جهودهم التي تسعى نحو الارتقاء في الأداء.

وأضافت المحيميد أن شروط الجائزة تتضمن أن تكون المؤسسة الصناعية لديها ترخيص منشأة صادر من قبل الهيئة ومزوالة للانتاج لمدة ثلاث سنوات على الأقل وألا تكون مخالفة لشروط الترخيص والتزامها بتقديم المستندات والأدلة الداعمة.

بهدف تحقيق الاستقرار النقدي لوحدات القطاع المصرفي والمالي

الهارون: «المركزي» يرفع سعر الخصم بواقع نصف نقطة مئوية

القرار يحافظ على تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية

صرّح محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارته باسل أحمد الهارون بأن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قرر رفع سعر الخصم بواقع نصف نقطة مئوية ليصبح 4.0% بدلاً عن 3.5% وذلك اعتبارًا من تاريخ 26 يناير 2023، وأضاف المحافظ أن هذا القرار قد جاء في ضوء المتابعة المستمرة من قبل البنك المركزي لتطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية ومستجدات المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية وحركة أسعار الفائدة على الدينار الكويتي في السوق المحلي، أخذًا بالاعتبار حركة التغير في أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية، موضحًا أن هذا القرار قد جاء في إطار النهج المتوازن والمتدرج الذي يتبعه البنك المركزي لسياسته النقدية الهادفة لتكريس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تشكل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يكرس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

وبيّن المحافظ في هذا الشأن أن قرارات البنك المركزي في مجال السياسة النقدية بما في ذلك القرارات والإجراءات ذات الصلة بأسعار الفائدة المحلية ترتكز في أساسها على دراسة وتحليل أحدث البيانات والمعلومات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المتوافرة بما في ذلك معدلات الأداء الاقتصادي العام، ومستويات التضخم، ومؤشرات السيولة المحلية، وحركة الودائع والائتمان المصرفي، وأسعار الفائدة على الدينار الكويتي وعلى العملات الرئيسية، حيث إن تلك البيانات هي من أهم محددات الحاجة لتحريك أسعار الفائدة المحلية، واتجاهات حركة هذه الأسعار ومقدارها والأدوات المناسبة لتحقيقها. كما روعي في اتخاذ القرار مختلف العوامل المؤثرة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتحديد وتقييم العوامل التي تشكّل جوانب ضغط على هذه الأسعار، أخذًا في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الكويتي المنفتح على العالم الخارجي.

واختتم المحافظ تصريحه بالتأكيد على مواصلة نهج المتابعة الحثيثة لتطورات ومستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية، والاستعداد للتحرّك عند الحاجة لتوجيه مختلف أدوات السياسة النقدية من أجل المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

انفوغرافيك يوضح تفاصيل اتخاذ القرار

«الأحمر» يهيمن على المؤشرات.. و«العام» يتراجع 36 نقطة

تراجعت مؤشرات البورصة جماعياً في ختام تعاملات أمس الأربعاء؛ بضغط 9 قطاعات، وعلى رأسها التكنولوجيا.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 36 نقطة ليبلغ مستوى 7338ر66 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر49 في المئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 27ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5675ر03 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر48 في المئة من خلال تداول 77ر5 مليون سهم عبر 4104 صفقات نقدية بقيمة 11ر5 مليون دينار (نحو 34ر8 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 40ر19 نقطة ليبلغ مستوى 8152ر06 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر49 في المئة من خلال تداول 71ر2 مليون سهم عبر 4834 صفقة بقيمة 30ر9 مليون دينار (نحو 93ر6 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 12ر15 نقطة ليبلغ مستوى 5737ر07 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر21 في المئة من خلال تداول 58ر4 مليون سهم عبر 2430 صفقة نقدية بقيمة 7ر7 مليون دينار (نحو 23ر3 مليون دولار).

وبلغت قيمة التداول أمس 42.56 مليون دينار، وزعت على 148.79 مليون سهم، بتنفيذ 8.94 ألف صفقة.

وأثر على أداء الجلسة تراجع 9 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ 4.81 %، بينما ارتفع 3 قطاعات وعلى رأسها الخدمات الاستهلاكية بـ 1.23 %، فيما استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

على مستوى الأسهم، تقدم "صكوك" القائمة الخضراء بـ 8.57 %، فيما جاء "معادن" على رأس التراجعات بـ 4.89 %.

وبشأن الأنشط، فقد تصدر سهم "جي اف اتش" المنخفض 1.64 % الكميات بـ 16.68 مليون سهم، بينما تصدر سهم "بيتك" السيولة بقيمة 12.43 دينار بانخفاض 1.18 %.

بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام 2022

"ضمان" تفوز بجائزة أفضل شركة رعاية صحية ناشئة

جانب من تسليم الجائزة

أعلنت شركة مستشفيات الضمان الصحي (ضمان) عن حصولها على جائزة أفضل شركة رعاية صحية ناشئة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن حفل جوائز مجلة بيزنس تابلويد السنوي لعام 2022 تقديرا للدور الذي تلعبه ضمان في دعم القطاع الصحي في الكويت.جاء ذلك ضمن حفل أقيم في دبي مؤخرا بحضور ممثلين عن عدد من الشركات الفائزة في قطاعات الجائزة المختلفة منها بنك الراجحي، ومطار البحرين الدولي، وشركة المراعي، والبنك الأهلي المصري، وشركة داماك العقارية، ومجموعة الاتحاد للطيران وغيرها من الشركات الأخرى.

وأعربت شركة ضمان عن اعتزازها بالجائزة التي تثمن الفكرة التي تم بناء عليها إنشاء الشركة، والخدمات التي ستقدمها لقطاع الرعاية الصحية في الكويت من خلال نموذج صحي يطبق للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وهو نموذج المحافظة على الصحة (Health Maintenance Org – HMO nization) وبالتعاون مع مشغل عالمي خبير في إدارة مثل هذه الشبكات الصحية.

وبينت أن شركة ضمان تعتبر أكبر مشروع من مشاريع خطة التنمية من حيث رأس المال الذي يصل إلى 230 مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى أن شركة ضمان تعتبر أول مبادرة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم القطاع الطبي في الكويت، والذي يعتبر من أكبر القطاعات التي تستنزف ميزانية الدولة.

وأضافت أن من أهداف خطة التنمية التخفيف من ميزانية الدولة بشكل عام، وتمكين القطاع الخاص من المساهمة في تقديم الخدمات ومن ضمنها خدمات الرعاية الصحية، فمن من خلال تقديم الرعاية الصحية لأكثر من 1.8 مليون من المقيمين العاملين في القطاع الخاص وعائلاتهم، سيتم التخفيف عن المنظومة الصحية الحكومية مما ينصب في صالح المواطن والمقيم.

وأشارت إلى أن هذا التكريم يأتي في الوقت الذي تواصل فيه شركة ضمان استعداداتها لتشغيل منظومتها الصحية باستكمال كل المتطلبات اللازمة من التراخيص والاتفاقيات المتعلقة بوزارة الصحة والجهات الحكومية الأخرى حتى تتمكن ضمان من تقديم خدماتها للمقيمين العاملين في القطاع الخاص وعائلاتهم.

وقالت "هذا التكريم يحفزنا على مواصلة العمل واستكمال كل الخطوات المطلوبة حيث إننا حريصون على تقديم أفضل مستويات الرعاية الصحية ذات الجودة العالية من خلال شبكتنا التي تتضمن عدد من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، بالإضافة إلى تقديم خدمات فحص العمالة الوافدة داخل وخارج الكويت".

يذكر أن شركة ضمان أنجزت مستشفيين في محافظتي الأحمدي والجهراء بسعة 660 سريراً، بالإضافة إلى خمسة مراكز صحية للرعاية الأولية موزعة على مختلف المحافظات والتي تعمل حاليا كمراكز خاصة تستقبل كل طالبي الرعاية الصحية تمهيدا لافتتاح منظومة ضمان واستقبال الشريحة التي ستستفيد من خدماتها.

وتوزع جوائز "بزنس تابلويد" على الشركات والمؤسسات الأكثر تميزا في قطاعاتها على المستوى الدولي، حيث يتم ترشيحهم وتقييمهم من قبل لجنة توزيع الجوائز لدى المجلة، والتي يتضمن أعضائها كل من جهة النشر وفريقي البحث والتحرير. وتعتمد اللجنة في تقييمها لهذه الشركات على معايير مختلفة، ومنها تقييم المنجزات والخبرات والمساهمات المقدمة في القطاع، علاوة على جوانب الابتكار والتميّز في الأعمال.